الصباح الاقتصادية 12
العدد 3161 - السنة الحادية عشرة
الجمعة 27 ذي الحجة 1439 - الموافق 7 سبتمبر 2018
Friday 7 September 2018 - No.3161 - 11 th Year

مجلس إدارة الخطوط الكويتية سيحتفظ بحقه في اللجوء للقضاء للاقتصاص

الجاسم: آلمنا كيل التهم الباطلة لنا بالتستر على الفساد

قالت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) إنها استمعت إلى أقوال رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية لخدمات الطيران «كاسكو» عادل البرجس، الذي أفاد «بأنه لم تمارس عليه أو على مجلس الإدارة أي ضغوط للعدول عن تقديم البلاغ الذي قدم إلى النيابة العامة ولم يخرج مضمون أقواله التي أدلى بها عن إطار الخلافات الداخلية داخل مجلس الإدارة».

وقال المتحدث الرسمي لـ«نزاهة»، الأمين العام المساعد لكشف الفساد والتحقيق محمد بوزبر، إن البرجس أنهى أقواله بعدم رغبته بتقديم بلاغ ضد أي شخص وتم إثبات ذلك في محضر رسمي وقع عليه في جلسة سماع أقوال عقدت في مقر الهيئة وتم تهيئة كافة الضمانات القانونية اللازمة له.

وأكد عزم «نزاهة» بمواصلة الجهود والإجراءات بشأن كشف الفساد وفحص وجمع الاستدلالات والتحريات في جميع البلاغات الجدية التي ترد إليها وتثمن دائما دور جميع المواطنين في ممارسة دورهم في مساعدة الهيئة للوصول إلى المعلومات اللازمة عن وقائع الفساد.

وذكر أن الهيئة ملتزمة في نفس الوقت بتوفير أقصى درجات الحماية والسرية اللازمة لهم والتي فرضها القانون رقم 2 لسنة 2016 واللائحة التنفيذية للهيئة.

واشتعلت خلال الأيام القليلة الماضية وسائل التواصل الاجتماعي وصفحات الصحف المحلية ومنافذ إعلامية عديدة بما جرى ويجري في الشركة الكويتية لخدمات الطيران والإجراءات المتخذة من جانب مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية بصفتها المالك الرئيسي لما يقارب ١٠٠٪ من رأسمال الشركة الكويتية لخدمات الطيران وزميلتها المملوكة لها الشركة الكويتية لخدمات الطيران (كاسكو)، وذلك من خلال تصريحات متلفزة وبيانات مكتوبة من رئيس مجلس إدارة (كاسكو) السابق عادل جاسم البرجس.

وأوضح من جانبه رئيس لمجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية يوسف عبدالحميد الجاسم أنه نظرًا لتصاعد التفاعلات وردات الفعل الاجتماعية والإعلامية تجاه تلك التصريحات الأحادية التي نحت بأساس الخلاف القائم بين مجلس إدارة كاسكو والبرجس بصفته رئيسا لمجلس إدارة الشركة الكويتية لخدمات الطيران، إلى جوانب لا تمت لأصل الخلاف بصلة وبلغت مبلغ تشويه الحقائق والتشكيك بالذمم والتطاول على كرامة الأشخاص، فكان لزاما علينا كمجلس إدارة للشركة، توضيح الصورة من خلال بيان مكتوب ومحاورة صحفية مباشرة لإجلاء الحقائق والنأي بها عن الانحراف إلى متاهات مبالغ فيها ولا تمت للواقع بصلة.

وفي البدء فإنني ونيابة عن إخواني أعضاء مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية

■ لا نتهاون أو نتراخى بتطبيق القوانين واللوائح والقواعد التي تحكم الرقابة على أعمالنا من الجهات المختصة

وإدارتها التنفيذية وجميع العاملين فيها وفي الشركات المملوكة والتابعة لها نتشرف ونعتز بالثقة الغالية التي أولتنا إياها القيادة السياسية وعلى رأسها قائدنا وقدوتنا حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح حفظهما الله ورعاهما والحكومة الرشيدة والشعب الكويتي الكريم الذي نسعى لخدمته وكسب ثقته ورضاه، تلك الثقة الغالية هي التي نتكأ عليها في أعمالنا واضعينها بعد الله سبحانه أمام أعيننا سبيلا للبذل والعطاء في خدمة بلدنا الكويت والناقل الوطني الرسمي الخطوط الجوية الكويتية، حيث أقسمنا بين يدي سمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه على أن نعاهد الله وسموه على أداء مسؤولياتنا وأعمالنا بالأمانة والصدق إرضاء لربنا وقيادتنا وضمائرنا وأبناء وطننا الكرام.

وعودة إلى موضوعنا، نود إبتداء التأكيد على حرصنا جميعا مجلسا وإدارة على محاربة الفساد بكافة أشكاله وعدم التهاون مع أي ممن تسول له نفسه بالمساس بأموال أو ممتلكات الخطوط الجوية الكويتية والشركات والجهات التابعة لها داخل وخارج الكويت والتي تعتبر أمانة في أعناقنا وواجب علينا صيانتها وحمايتها والذود عنها دون مزايدة من أحد علينا في ذلك ودون تنبيه أو توجيه إلا من قيادتنا ورؤسائنا وضمائرنا وركائزنا الدينية والأخلاقية. كما أننا لا نتهاون أو نتراخى بتطبيق القوانين واللوائح والقواعد التي تحكم الرقابة على أعمالنا من الجهات المختصة، وذلك على أي من الأطراف التي تعمل أو تتعامل معنا دون محاباة أو مجاملة إيمانا بأن ((الله لا يستحي من الحق)).

إن واقع الأمر أساسه كان ولا يزال حول ما نمى إلى علمنا من مخالفته الرئيس السابق لـ(كاسكو) للمادة رقم 216 من القانون رقم (1) لسنة 2016 والمادتين 40 و 41 فقرة رقم (1) من النظام الأساسي للشركة الكويتية لخدمات الطيران (كاسكو) بعدم عرضه على مجلس إدارته للتعديلات على النظام الأساسي للشركة إرتأى ضرورة إدخالها، ولم يحصل على موافقة مجلس إدارة كاسكو قبل الدعوة لعقد الجمعية العمومية غير العادية يوم الأربعاء الموافق 2018/8/29، وتم الاتفاق معه على الاجتماع معي واللجنة التابعة لمجلس الإدارة التي تنظر في هذا الموضوع يوم الثلاثاء الموافق 2018/9/4 بعد أن إعتذر عن الحضور في اليوم السابق له (الاثنين 9/3) مدعيا وجود إرتباط مسبق لديه، وكان الغرض من ذلك الاجتماع هو الاستماع لرأيه بعدم قيامه بالإجراء اللازم قانونيا لعرض تعديلات النظام الأساسي للشركة على الجمعية العمومية غير العادية على مجلس الإدارة للحصول على موافقته خاصة أن ضمن التعديلات المقترحة على النظام الأساسي موضوع جواز الجمع بين منصب رئاسة مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي للشركة، وتم الطلب منه نسخة من محاضر جميع إجتماعات مجلس إدارة كاسكو منذ يناير ٢٠١٨ وحتى تاريخ الدعوة للاجتماع للبحث تمهيدا للنقاش معه ، إلا أننا فوجئنا برفضه لتزويدنا بالمحاضر مدعيا بعدم أحقية الخطوط الجوية الكويتية حتى بصفتها هي المالكة لكاسكو وبتلك الصفة هي الجمعية العمومية لها، إلا بعد أخذ موافقة مجلس إدارة كاسكو على ذلك الطلب باجتماع دعي إليه صباح أمس الخميس 2018/9/6 أي بعد يومين من الاجتماع المقرر معه (الثلاثاء9/4)! متحججا برفض أعضاء مجلس الإدارة لطلبنا هذا والذين منهم أربعة من أصل سبعة أعضاء من المسؤولين في الخطوط الجوية الكويتية وحين سألناهم عن ذلك الأمر نفوا ذلك لأنه لم يفتح الموضوع بالأصل معهم!

وفوجئنا في اليوم السابق للاجتماع معه وهو يوم الإثنين 9/3 الذي أخبرنا بوجود ارتباط لديه إعتذر بناء عليه عن حضور إجتماعنا، بعقده مؤتمرا صحفيا دعى لحضوره عضوا واحدا من أعضاء مجلس الإدارة ووجه فيه رسالته الشهيرة بتحويله أحد القياديين السابقين في كاسكو للنيابة العامة بشبهة الفساد و المساس بالمال العام، وتم ذلك دون إخطار مسبق لي كرئيس للخطوط الجوية الكويتية التي تعتبر بحكم القانون هي الجمعية العمومية لكونها المالكة لكاسكو، والمعنية أساسا بممتلكاتها وأموالها وبالتالي حري بها الاطلاع على أي ملف متعلق بالمساس بها، حيث نبارك ونؤيد إحالته للنيابة العامة الموقرة أوهيئة مكافحة الفساد الموقرة باعتبارهما الجهتان المعنيتان بالتحقيق بشبهات الفساد أو المساس بالمال العام، وبالرغم من ذلك لم يتم الاعتراض على إجراء الإحالة حيث أن ملفها أصبح بالأيادي الأمينة للنيابة العامة والتي نبارك اللجوء لها في مثل تلك الحالات سواء في الخطوط الجوية الكويتية أو أي من شركاتها التابعة.

وفي اليوم التالي (الثلاثاء 9/4) وجهت بصفتي رئيسا للكويتية كتابا لرئيس كاسكو السابق استفسرت فيه عن ماهية الاتهامات المتضمنة في ملف الإحالة لإطلاع مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية والهيئة العامة للاستثمار و معالي وزير المالية عليهما، كما طلبت إبلاغي بالجهات التي تمارس الضغوط عليه وعلى مجلس إدارته داخليا وخارجيا كما صرح بذلك لمنعه من محاربة الفساد والوقوف بوجه المفسدين لفضحهم وتعريتهم ولمساندته في حربه على الفساد المتفقة مع توجهاتنا، إلا أنني لم أحصل على إجابة منه حتى هذه اللحظة! ولعل صدور التصريح الصحفي قبل قليل من هيئة مكافحة الفساد (نزاهه) بشأن هذا الموضوع والذي انتهى وبشكل جلي الى اقراره أمامها بأنه لم تمارس عليه أو على مجلس الإدارة أية ضغوط للعدول عن تقديم البلاغ الذي قدم الى النيابة العامة، وانهى أقواله بعدم رغبته بتقديم بلاغ ضد أي شخص وتم إثبات ذلك في محضر رسمي حررته الهيئة العامة لمكافحة الفساد ووقع عليه، وبذلك يكون الحق قد حصص وأزاح الله الستار عن بطلان الادعاء الذي فتح أبواب التشكيك بدائرة واسعة من المعنيين الأبرياء من تهمة لا أساس لها من الصحة على أرض الواقع، فالله يمهل ولا يهمل على الدوام.

في يوم الثلاثاء 9/4 حضر البرجس لاجتماع اللجنة التابعة لمجلس الإدارة كل من السادة اسامه الفريح وبسام العسعوسي بالإضافة لي، وبحضور أعضاء مجلس إدارة كاسكو المسؤولين في الخطوط الجوية الكويتية، كل من بيبي القطامي والكابتن فهد الهاجري وأحمد البناي، بالإضافة إلى المستشار القانوني للشركة الأستاذ الدكتور ابراهيم الحمود والأستاذة أماني بو ربيع من الدائرة القانونية، وتم سؤاله عن أسباب إمتناعه عن عرض تعديلات النظام الأساسي على مجلس ادارة كاسكو بعد نفي الأعضاء عرضها عليهم رسميا في المجلس، وسبب ادعائه برفض الأعضاء لطلبنا نسخ محاضر المجلس حيث أنهم نفوا علمهم بذلك، ولم يتم التطرق معه من قريب أو بعيد لموضوع الملف المحال للنيابة ولم يبحث معه إطلاقا مكتفية اللجنة بانتظار رده على التساؤلات التي لم يجيبنا عليها حتى اليوم.

ومع الأسف الشديد كان خلال الاجتماع شديد التوتر والهجومية على الجميع معتبرا أن ذلك الاجتماع يعد تحقيقا معه وتشكيكا في نواياه وذمته التي لم يتطرق لها النقاش إطلاقا، ومتناسيا حق الخطوط الكويتية المشروع بالاستفسارات من الجهات التابعة لها عن الأمور القانونية المتصلة بصفتها كجمعية عمومية وزاد من انفعاله نفي أعضاء مجلس ادارة كاسكو علمهم بكثير من الأمور المتعلقة بالجمعية العمومية التي تمثلها كملاك لكاسكو، وإن عقدها يعد باطلا لأنها بنيت على إجراء باطل. وانتهى الاجتماع معه يوم الثلاثاء على هذا الأساس، إلا أن الأعضاء الأربعة في مجلس إدارة كاسكو تقدموا باستقالتهم من عضوية المجلس بخطابات مسببة باعتراضهم على تفرد رئيس مجلس إدارة كاسكو بالعديد من القرارات وأنهم لا يتحملون نتائج ذلك التفرد ولا يرغبون بإضفاء الشرعية عليها باستمرارهم بالعضوية، وفي يوم أمس الأربعاء 9/5 ومن خلال اجتماع مجلس إدارة الكويتية المقرر مسبقا قبل جميع تلك التطورات، تم اتخاذ القرار بسد الفراغ الناجم عن تلك الاستقالات وعدم تعريض أوضاع شركة كاسكو للاضطراب خاصة وأنها تقوم بعمليات إنتاجية وتشغيلية حيوية بشكل يومي متصلة بأعمال الخطوط الجوية الكويتية الشركة الأم، وتم قبول الاستقالات وإعادة تشكيل مجلس الادارة بدخول أربعة أعضاء جدد واستمرار ثلاثة من الأعضاء السابقين.

يوسف الجاسم متحدثا خلال المؤتمر الصحافي

■ الأعضاء الأربعة تقدموا باستقالتهم بسبب اعتراضهم على تفرد البرجس بالعديد من القرارات

■ مجلس إدارة «الخطوط الكويتية» لم يعلم حتى الآن بفحوى الملف المودع لدى النيابة العامة

■ البرجس أكد في أقواله أمام «نزاهة» أنه لم يتعرض لضغوط للعدول عن تقديم بلاغ للنيابة

■ رفض تزويدنا بنسخة من محاضر جميع إجتماعات مجلس إدارة كاسكو منذ بداية العام

وجدير بالذكر كما أسلفت، أن مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية وكذلك مجلس إدارة كاسكو وإدارتها التنفيذية لم يعلموا حتى الآن بفحوى الملف المودع من الرئيس السابق لدى النيابة العامة، ولم يتدخل أحد من قريب أو بعيد أو يسعى لوقف الدعوى المنظورة في النيابة، للقناعة بضرورة وأهمية هذا الإجراء.

إلا أننا ومع عميق الأسف وجدنا عادل البرجس بعد انتهاء عضويته في مجلس إدارة كاسكو كسائر الإخوة الآخرين، وجدناه ببيان مكتوب ومقتضب يلبس الأمر بطولة مدعاة بربط انتهاء عضويته بموضوع إحالته لملف الموظف السابق للنيابة ومن باب العقوبة له وهو الأمر المرفوض من جانبنا والعاري عن الصحة، وأن إدعاء كهذا هو محاولة لطمس تجاوزه للقانون وتجاهله لمجلس إدارته، ومحاولة لذر الرماد في العيون عن واجبنا لسد فراغ مجلس إدارة كاسكو باستقالة أربعة من أعضائه احتجاجا على تجاوز رئيسه السابق لهم ولدورهم المقرر بإدارة شؤون شركتهم.

وفي الختام فإنه مع ايماننا بحق الرأي العام بتداول القضايا العامة بالنقد والتحليل والتعليق، إلا أننا نأمل التحلي بالحكمة والتريث وعدم اتخاذ الأحكام الظالمة المسبقة على الآخرين دون التثبت من حقائق الأمور ومباعثها الأساسية.وكم آلمنا كيل التهم الباطلة لنا بالتستر على الفساد وسنحتفظ بحقنا باللجوء للقضاء للاقتصاص ممن تناولنا بتلك التهم ونؤكد من جديد بأننا أول من يحرص على النزاهة والأمانة في العمل في الجهات المسؤولين عنها والوقوف ضد الفساد والمفسدين ولا نقبل المزايدة علينا في ذلك من أحد، وتاريخنا ولله الحمد وسيرتنا تشهد لنا بذلك سواء في مسار العمل المهني أو الوطني.

وإننا نتطلع إلى أن تكشف النيابة العامة الموقرة وهيئة النزاهة الموقرة حقيقة ما أسر به إليهما من ملف الفساد في كاسكو والذي لم يطلع عليه أحد سواهما، وأن يكشفا لنا عاجلا وللشعب الكويتي من هو الذي مارس الضغط والترهيب على الرئيس السابق لثنيه عن مكافحة الفساد وكشف المفسدين، خاصة وأننا الطرف المعني مباشرة بمصالح وأموال الشركة الكويتية لخدمات الطيران المملوكة للخطوط الجوية الكويتية.ونود الإشارة بالختام أن شركة كاسكو قد بدأت وبحمد الله وجهود العاملين فيها ومجالس اداراتها السابقة تحقيق أرباح متتالية للاعوام 2015–2016–2017، ومتوقع لها تحقيق الأرباح نهاية 2018 وذلك قبل ترشيحنا لعادل البرجس لعضوية ورئاسة الشركة والتي باشرها فقط في الخامس عشر من مايو 2018.

مؤشرات البورصة تنهي جلسات الأسبوع على «تباين»

أنهت البورصة تعاملات هذا الأسبوع أمس الخميس على ارتفاع المؤشر العام 6ر2 نقطة ليبلغ مستوى 5149ر4 نقطة بنسبة ارتفاع 0ر12 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 71ر2 مليون سهم تمت من خلال 4417 صفقة نقدية بقيمة 17ر6 مليون دينار كويتي (نحو 58ر08 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 3ر49 نقطة ليصل إلى مستوى 4866ر4 نقطة وبنسبة انخفاض 0ر07 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 44ر17 مليون سهم تمت عبر 1982 صفقة نقدية بقيمة 4ر2 مليون دينار (نحو 13ر8 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 11ر5 نقطة ليصل إلى مستوى 5305ر33 نقطة وبنسبة ارتفاع 0ر22 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 27ر08 مليون سهم تمت عبر 2435 صفقة بقيمة 13ر4 مليون دينار (نحو 44ر22 مليون دولار).

وكانت شركات (الراي) و(عمار) و(وربة ت) و(بوبيان دق) و(تحصيلات) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (المستثمرون) و(بيتك) و(جياد) و(زين) و(أهلي متحد) الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت (ياكو) و(الديرة) و(ابار) و(اسيكو) و(شارقة أ).

وتابع المتعاملون إفصاحا عن اتمام عملية شراء لشخص مطلع على أسهم شركة الامتيازات الخليجية القابضة علاوة على تأكيد الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم بخصوص زيادة رأسمال بنك برقان وكذلك تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة وأخرى غير مدرجة لصالح حساب إدارة التنفيذ في وزارة العدل.

جلسة متباينة للبورصة

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات. ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.أما سوق المزادات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

«الصناعة»: حصولنا على شهادة «الاعتماد الخليجي» سيدعم تصدير منتجاتنا للأسواق العالمية

أكدت الهيئة العامة للصناعة الكويتية أمس الخميس أن حصول مختبرات الجودة لديها على شهادة الاعتراف من قبل مركز الاعتماد الخليجي يعد خطوة مهمة لتعزيز قدرة المنتجات المحلية على التصدير للأسواق الخليجية والعالمية بما يدعم رؤية (كويت جديدة 2035).وقال المدير العام للهيئة عبدالكريم نقي في تصريح صحفي إن (شهادة الاعتراف) سيكون لها انعكاس ايجابي على قدرة المنتجات الكويتية على التصدير للأسواق الخليجية والعالمية مع تقليل التكلفة المرتبطة بتكرار أعمال الاختبار وحماية أسواق المنطقة من المنتجات غير المطابقة للمواصفات.

وأضاف نقي أن (شهادة الاعتراف) لها دور كبير في تعزيز قدرة الكويت على المشاركة الفعالة خليجيا ودوليا في مجال التحقق من المطابقة فضلا عن إمكانية إدارة مختبرات الجودة على تقديم خدمات موثوق بها.

وذكر أن هذه الشهادة ستزيد من كفاءة العاملين لدى مختبرات الجودة فضلا عن تسهيل عملية التبادل التجاري وتقليل العوائق للعنية في هذا الشأن وذلك عبر الاعتراف المتبادل بين الجهات العالمية المانحة لشهادات الاعتماد.

وأكد أن (شهادة الاعتراف) جاءت نتيجة الجهود المبذولة من قبل الكوادر الوطنية العاملة في مختبرات الجودة في هيئة الصناعة على مدى ثمانية أشهر معربا عن أمله في الحفاظ على هذا المستوى والحصول على اعتمادات أخرى دولية وعالمية. وتأسست الهيئة العامة للصناعة الكويتية عام 1997 وهي هيئة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسعى إلى تطوير وتسويق الأنشطة الصناعية في دولة الكويت من خلال تشجيع الصناعات التحويلية وتوسيع القاعدة الإنتاجية لتشمل منتجات تخدم الأمن الوطني مما يؤدي إلى زيادة مصادر الدخل القومي.